السياحة والتراث

هموم وشجون

ياسر هاشم الهياجي

السياحة و التراث

هموم و شجون

ياسر هاشم الهياجي

مكتبة دار السلام

رقـــم الإيـــداع:	بدار الكتب الوطنية بصنعاء برقم «١٩٨٠» لسنة ٢٠٢٠م. بالمكتبة الوطنية بعدن برقم «١١٦٤» لسنة ٢٠٢٠م.
العنـــــــــوان:	السياحة والتراث .. هموم وشجون.
تـــــــــأليف:	ياسر هاشم الهياجي.
الطبعـــــــــة:	الأولى.
ســـنة النشـــر:	١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.
المقـــــــاس:	٢٠×١٤.
عدد الصفحات:	٢٣٦صفحة.
التنســـــــــيق والإخراج الفني:	مكتبة دار السلام - اليمن – تعز – خلف مكتب التربية والتعليم. ☎ 04 251719 711914060

حُقوق الطبع مَحفوظة لِلمؤلف

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها إلا بـــــــإذن خطـــــــي مـــــــن المؤلـــــــف.

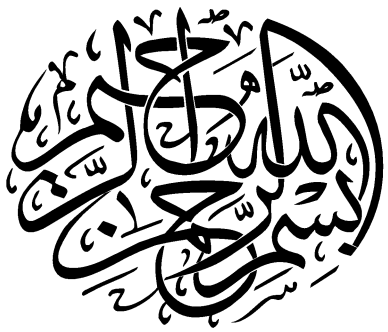

إهداء

إلى من: ﴿ خفض لهما جناح الذل من الرحمة ... ﴾

إلى أبي وأمي ..

أطال الله في عمرهما، ومتّعهما بالصحة والعافية

المقدّمة

كنت ومعي أقراني في المرحلة الجامعية تربطنا بالصحف علاقة حميمية، تزداد تجذرًا بمرور الأيام، وشكَّلت مطالعة الصحف -على تنوعها وتعدد مشاربها ومستوياتها- غذاء الروح، ومصدر نماء لأقلامنا، ومتنفسًا نبوح فيها عن أفكارنا تارة، ونرسم فيها لوحاتنا وآمالنا وتطلعاتنا مرات أخرى، على ضفافها استرحنا، ومن بين سطورها لمحنا وأدركنا، وعلى صفحاتها كتبنا وشاركنا. وإنْ كان للبعضِ علاقتُه بالجوال الذي كان يثير الاهتمام كأغلبِ الأمور التي نراها في البداية، إلَّا أنَّها علاقة نادرة، لا تتيحُ لمن يمتلكونها فرصة البحث والاطلاع كما هو حال اليوم.

علاقة تربطني بالصحافة والكتابة الصحفية تتجاوز عمرها ١٥ عامًا، وتحديدًا منذ أن كنتُ طالبًا في مرحلة البكالوريوس في عام ٢٠٠٤م، وهي السنة الأخيرة من الدراسة الجامعية. وعلاقةٌ بهذه العمر -لا شك- قد مرّت بمحطات وتحولات في لغة الكتابة، ومجالاتها، وأهدافها، فلكل مرحلة ما يميزها، وإن كانت قاعدة هذه العلاقة قد اتسعت بعد التخرج والالتحاق بسلكِ العملِ الذي بدأتُه في المعهد الوطني للفندقة والسياحة بصنعاء، وهو اتجاه له لغته الكتابية ومستواه وأبعاده التي تكشفها الكتابات المتفرقة والمتنوعة في تلك المرحلة.

وأخذت الكتابة التي أمارسها في مجال التخصص تأخذ بعدًا آخر بعد أن تعيّنتُ مُعيداً في جامعة إب عام ٢٠٠٧م، وفي هذه المرحلة قويت العلاقة بيني وبين الكتابة في مجال السياحة، وصرتُ أكتب عمودًا أسبوعيًا لم يُكتب له أن يستمر طويلًا.

لم تتوقف كتاباتي في مجال التخصص، بل عشتُ مع هذا التخصص بكتابة عدد من المقالات والاستطلاعات في عددٍ من الصحف اليومية الرسمية، أبرزها صحيفة الجمهورية التي شكلت المتنفسَ الأكبرَ والأقربَ لكلِّ الهموم

والشجون، ومنحتني مساحة للإسهام في الكتابة عن السياحة اليمنية وإبراز المقومات السياحية، وكل ما له صلة بخدمة هذا المجال، وسعدتُ في هذه المرحلة بصحبة صاحب القلم الجميل الصديق العزيز عبدالملك الجرموزي. وكانت هذه هي المحطة الثانية لعلاقتي بالصحافة وإسهاماتي في مجال التخصص السياحي، من منطلق الرغبة في خدمة مجال السياحة في بلادنا.

في عام ٢٠١٠ انتقلتُ إلى المملكة العربية السعودية كموفد لإكمال مسيرتي العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتواصلت الكتابة الصحفية، سواءً في الصحفِ اليمنية أم في الصحف السعودية متى ما وجدتُ وقتًا سانحًا، ومتى ما قدح الفكرُ وسمح القلم، وبما يحفظ هذه العلاقة التي تربطني بالصحافة، وخدمة التخصص السياحي.

تلك باختصار، أهم المحطات التي مررتُ بها، وأسهمتُ في الكتابة فيها، وهي –بلا شك– مليئة بلحظات كثيرة من مراودة الفكر للقلم الذي يتمنَّع تارة، ويستجيب تارات أخرى.

كتبتُ في تلك المراحل الثلاث –وهو تقسيم بحسب التحول والتطوّر– ولم يكن يدور بخلدي وقتها أن ما دونته من مشاركات منتظمة أو متقطعة، سأجمعه ليصبح مادةً كافيةً لكتاب؛ كما لمْ أكُن أخططُ يومًا لنشرِها ضمن كتاب؛ نظرًا لعفويةِ الطرح، ولارتباط بعض مواضيعها بتلك الفترة. وما دفعني اليوم إلى جمعِها وتقديمِها في هذا الكتاب الذي أضعه بين يدي القارئ الكريم –عدا عن أهميةِ مواضيع التراث والسياحة– هو أنَّ الكتابةَ الصحفية مهما كانت المقالات التي تُكتب فيها ثمينة تتلاشى مع تلاشي العدد الورقي من الصحيفة، أو تسقط بالتقادم من على شبكة الإنترنت، أو تُحجب بحجبِ المواقع أو توقفها، في حين يضْمنُ الكتابُ الذي يجمع هذه المقالات حضورًا مستمرًا بين يدي المتلقي، لا سيما وأنني حرصتُ على أن تكون الكتابات التي يضمها تنتمي إلى حقلٍ معرفيٍّ

واحد، وهو حقل التراث والسياحة الذي بات يتصدَّر أولويات التنمية، ويكتسبُ أهميةً كبرى على المستوى العالمي في مجال اقتصاد المعرفة.

يمثل هذا الكتاب بما ضم بين دفتيه من مقالات محاولة متواضعة لخدمة التراث والسياحة، واندفاعٍ وراء نيّةٍ صادقة، تنسجم مع هاجسٍ مشترك بين المهتمين والمتخصصين، وتطلعهم إلى بلورة وعيٍ ومعرفةٍ بالقضايا التراثية والسياحية، ورفد المكتبة العربية -التي لا تزال تعاني من عجزٍ واضحٍ، وانعدامٍ شحيحٍ- بمثل هذه الكتب والإسهامات العلمية.

جُمعَ في طيات هذا الكتاب ما تيسر جمعُه من مقالات منتقاةٍ، كُتبت بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠م، وتصنيفها بحسب قضايا التراث والسياحة التي تناولتها، والظواهر والتطورات التي أبرزتها، أو الموضوعات وآفاق الاستشراف التي عرضتها، في تناولٍ لا يخلو من النقد والعرض، وتقديم رؤىً متواضعة هجرت العجز وأبقت الأمل. وتشكل هذه الموضوعات التي انتظمت في هذا الكتاب مجال لرحلة سياحية للقارئ، وفيها محاولةَ لوصفِ الوجع، ووضعِ اليد على مكمنِ الهَمّ والألم الذي اتسع، ولهذا عنونته «السياحة والتراث هموم وشجون».

باكورة هذه الموضوعات وبدايات الكتابة فيها كانت في مرحلة كان اليمنُ السعيد سعيدًا بأهلِه وضيوفِه وأمنِه واستقرارِه، وبتراثه الغني بتعدده وتنوعه، يوم أن كان قد سُجلت أربعة مواقع على قائمة التُرَاث العالمي، وهي تشع إشراقًا وبهاء، منها ثلاث مواقع ثَقَافِيّة: شبام حضرموت، صنْعَاء القديمة، وزَبِيْد التاريخية، وجميعها اليوم -للأسف- ضمن قائمة التراث المعرض للخطر، إضافة إلى موقعٍ طبيعيٍ واحدٍ يتمثَّلُ بجزيرة سقطرى التي يتهددها -هي الأخرى- جملة من المخاطر التي لا حصر لها، فضلًا عن عشرة مواقع تُرَاثية أخرى مدرجة على القائمة المؤقتة لليونسكو، كلّها تعاني من شتى صنوف الدمار: «موقع مأرب الأثري، مدينة صعدة التاريخية، مدينة ثُلا التاريخية،

مدرسة العامرية برداع، جبلة والمناطق المحيطة بها، جبل حراز، جبل بُرع، بلحاف في منطقة بروم، منطقة حوف بالمهرة، شرمة جثمون بحضرموت»، والتي كانت جميعها مرشحة لتكون ضمن قائمة التُرَاث الإنساني العالمي، خمسة مواقع منها ثقافية، وموقعان طبيعيان، وثلاثة مواقع مختلطة. كما سجلت اليَمَن عنصرًا واحدًا في القائمة التمثيلية للتُرَاث الثَقَافِيّ غير المادي التابعة لليونسكو، وهي الأغنية الصنعانية التي تم إدراجها عام ٢٠٠٨م. وسجلت بعضُ مواد تُرَاثها الوثائقيّ وإدراجه في سجل ذاكرة العالم، وهي مخطوطات صنْعَاء، التي توضّح تطوّر الخط العربي. لكنّ ما تشهده اليَمَن من تحولات وحروب جعل التُرَاث بأشكاله المختلفة يُوَاجِه إِشْكالِيَّات عدة، تزايدت حِدَّتُها في ظل الحَرْب الدَّاخِلِيَّة، التي ألقت بظلالها على كلّ أشكالِ التُرَاث الثقافي، ولم تذر شيئًا لممتلكات اليَمَنيين بما في ذلك ماضيهم الضارب في القِدَم، ونقطة اتحادهم الثَقَافِيّة، وتُرَاثهم الحضاري.

هي محطة أتوقف عندها اليوم لتقييم الواقع، كيف كنا؟ وكيف أصبحنا؟ يوم أن كانت اليمن إحدى المقاصد السياحية المهمة على خارطة السياحة الدولية، قالت عنها منظمة السياحة العالمية: «اليمنُ مقصدٌ سياحيٌ مضيافٌ وجذابٌ، ومتفردٌ في ثقافتِه وحضارتِه، وتنوع تضاريسه»، يوم أن كانت عائداتُ السياحةِ تشكِّل أحد أهم مصادر الدخل في اليمن بنسبة ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، والمستوى الذي وصلت إليه السياحة لا سيما في عام ٢٠١٠م حين بلغت العائدات السياحية ما يقارب ٩٠٠ مليون دولار رغم تواضع الخدمات السياحية، وحين تجاوز عدد السياح الوافدين حاجز المليون من مختلف الجنسيات، ويوم أن كانت كل المنافذ مفتوحة على العالم، فيما لم نعد نرى اليوم صاحب شعرٍ أشقر إلا البريطاني مارتن غريفيث ومن معه من بعثات الأمم المتحدة إلى اليمن، والعاملين في منظمات العمل الإنساني، وصار أبناء اليمن أنفسهم يبحثون عن الهجرة في أصقاع الأرض بحثًا عن الأمان والعيش الكريم.

بقدر ما تعزّزَ الوعي الذي كُنا نكتب لأجله؛ من أجل تقدير التراث والسياحة، بقدر ما تبددت الأحلام، وأصبحنا نقف على أعتاب المجهول، وانزلاق البلاد إلى هاوية حرب أتتْ على كلّ شيء، فتحوّلت الأرض والإنسان والتراث إلى كومةِ عجزٍ وضياعٍ ليس لها قرار، في ظل عالم يسابق الزمن، ويسيحُ في الفضاء، ونحن نتحول يومًا بعد يوم إلى مكانٍ تملؤه الوحشة والوحشية؛ بسبب تغول الفوضى والدمار والحرب، ولا سبيل إلى الخلاص الذي صار ضربًا من الخيال، وصرنا نستجدي العالم كي يحمينا، ويطعمنا، ويقف معنا، ويساندنا، ويمد يده إلينا!

بين مرحلة كتابة جلِّ مقالات وموضوعات هذا الكتاب، وما نحن فيه وجع ممتد، وحزن بحجم الوطن الذي يتجه نحو الضياع، فيما سيجد القارئ بين دفتي هذا الكتاب سلوة للحديث عن أيام عشناها وعشقنا تفاصيلها. وإني لأرجو أن أكون قد وفقتُ إلى مرادي.

وعلى الله قصد السبيل..

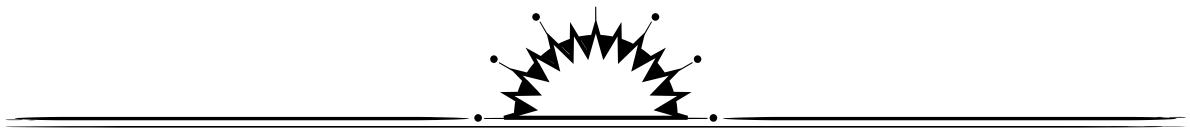

المقالات

يوم التراث العالمي في ظل «كورونا» (*)

تُعد جائحة كورونا من أشد الأزمات الصحية فتكاً بالبشرية في التاريخ المعاصر، والمعركة الكبرى التي لم ينتصر فيها العالم بعد على كورونا الذي عصف بحياة الملايين من الناس ودفع العالم إلى الدخول في حجر منزلي واسع النطاق شمل كل أصقاع المعمورة ولم يشهد له التاريخ مثيلا من قبل، حتى أن المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن التوصل إلى لقاح يتيح له وقف انتشار هذا الفيروس، ويخلق نهاية سعيدة للعالم من أجل الفوز بالنصر النهائي في هذه الحرب العالمية ضد الوباء قبل أن تحل كارثة بشرية بحق العالم، لاسيما في ظل تزايد عدد الإصابات التي تعدّت حاجز المليوني إصابة مؤكدة حتى لحظة كتابة هذا المقال، وتجاوز عدد الوفيات ١٢٨ ألفا.

في هذا الوقت العصيب، يحتفي العالم بيوم التراث العالمي الذي يصادف يوم الـ ١٨ من أبريل أو ما يسمى بيوم المعالم والمواقع الأثرية، والذي وافقت عليه الجمعية العامة لليونسكو بموجب اقتراح تقدم به المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية الإيكوموس في العام ١٩٨٣م. ولأول مرة منذ اعتماده يتم الاحتفاء به من دون أي فعاليات كانت تقيمها الحكومات الوطنية؛ بهدف الدعوة لحماية التراث الإنساني والتعريف به وبجهود الجهات والمنظمات ذات العلاقة في الحفاظ على التراث وتأكيد قيمته الحضارية والاقتصادية للمجتمعات.

لقد تأثرت المواقع التراثية سلباً إلى حدٍّ كبيرٍ بانتشار فيروس كورونا الجديد، نتيجة المخاوف التي ألحقتها هذه الجائحة بقطاع السياحة والقطاعات ذات العلاقة بالتراث، والعزلة الاجتماعية التي فرضتها الأزمة، ضمن الإجراءات الوقائية لمواجهته، وهو ما دفع إلى إغلاق ٨٩ ٪ من مواقع التراث

(*) نُشر في صحيفة الرياض، العدد الصادر يوم الأحد ١٩ أبريل ٢٠٢٠م.

العالمي بشكل كامل أو جزئي أمام الزوار، حيث أوضحت الخارطة العالمية التي أعدّتها منظمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي المغلقة بسبب كورونا أنّ ١١٩ بلداً من أصل ١٦٧ دولة طرفاً لديها ممتلكات من التراث الثقافي (ما يعادل ٧١ ٪) أغلقت مواقعها بالكامل، في حين بقيت المواقع مفتوحة في ١٧ بلداً (ما يعادل ١٠ ٪)، وأغلقت ٣١ بلداً (ما يعادل ١٩ ٪) مواقعها جزئياً، ومن بينها تلك البلدان التي تعيد افتتاح مواقعها ببطء بعد التعافي من الأزمة. كما تم إيقاف ممارسات التراث الثقافي غير المادي ومن ضمنها الطقوس والاحتفالات، التي أثرت على المجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم، فيما تسجل المتاحف والصروح الثقافية يومياً خسائر بالملايين، وهي الخسائر نفسها التي مُنيت بها العديد من الأعمال التراثية على الصعيد العالمي.

إن التُّرَاث - على تنوع عناصره واختلاف أشكاله - ثروة حضاريّة لا تقدر بثمن، ولا يمكن أن تعوض، وذلك أنّه يُمثِّل قيم شعوبه، وأفكارها، ومعتقداتها، وعاداتها، وتقاليدها، ولأن التُّرَاث يمثل هوية الأمة، كان لا بد من التمسك بأصالته والمحافظة عليه، فهو التاريخ المادي، والمرآة الحقيقية لأي حضارة. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية والعصيبة، فقد أطلقت اليونسكو حملة عالمية على منصات التواصل الاجتماعي تحت عنوان (مشاركة تراثنا)، بغية تعزيز الانتفاع بالثقافة والتثقيف في مجال التراث الثقافي في أثناء هذا الحجر الصحي، إضافة إلى إطلاقها لمعرض افتراضي يتضمن عشرات الممتلكات التراثية من مختلف أصقاع المعمورة، بدعم تقني من جوجل للفنون والثقافة.

ومن أجل التصدي للتحدي العالمي الذي يواجهه التراث حالياً، تضمنت مبادرة منظمة اليونسكو أيضاً دعم المبتكرين وعلماء البيانات والمبرمجين حول العالم لإيجاد حلول رقمية لمواجهة الأزمة، كما دعت إلى مشاركة المسؤولين عن مواقع التراث العالمي إلى نشر تقارير عن حجم تأثير الإغلاق على المواقع التراثية في المجتمعات المحلية ببلدانهم.

إن عملية تعافي قطاع التراث مثله مثل بقية القطاعات الأخرى التي تحتاج وقتا عقب الأزمات، لكن التراث سيظل وسيلة ضرورية للشعوب في بقائها واستمرارها وحفظ ذاكرتها؛ لتستمد منه سبل انتصارها على هذا الوباء..

ودمتم سالمين.

مركز للتراث الغذائي .. أولوية ثقافية (*)

يأتي الغذاء على رأس قائمة الأولويات الثقافية بوصفه واحداً من عناصر الهوية الجماعية للشعوب والمجتمعات؛ وذلك لما يعكسه من أبعاد ثقافية واجتماعية وصحية ورمزية تشكل في مجملها قاعدة سلوك الناس وتراثهم الثقافي، ومكونًا أساسيًا في منظومة ممارساتهم وأنماط حياتهم واستقرارهم المعيشي وعلاقتهم بالبيئة والبشر.

تعد المعارف والمهارات المتعلقة بالتقاليد الغذائية، حجر الزاوية في منظومة التراث الثقافي اللامادي المعبرة عن التفرد والأصالة والقيم التي تنطوي عليها ثقافة المجتمعات، فالغذاء بطبيعة الحال أكبر من مجرد وسيلة للبقاء، فمثل ما هو عنصر أساس في سعادة الإنسان وصحته البدنية والنفسية، فهو في ذات الوقت واحد من تجليات الهوية الوطنية التي ينبغي التمسك بها واستمرارها، بالإضافة إلى كونه تراثًا إنسانيًا مشتركًا يسهم في الحفاظ على التنوع الثقافي من خلال الممارسات والنظم الغذائية التقليدية التي ينبغي صونها وحمايتها، والتعريف بها.

ضمن هذا السياق، لعل من أهم الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها، إنشاء هيئة لفنون الطهي ضمن الهيئات الجديدة التي أعلنت عنها وزارة الثقافة مؤخراً، والتي تُعد فرصة غير سابقة للوقوف على المخزون التراثي الغذائي في المملكة، وتؤسس لمرحلة عمل جديدة تتفق مع طموحات رؤية ٢٠٣٠ في تعزيز الجوانب الثقافية.

هيئة فنون الطهي ربما تكون بحاجة ملحة أن تعمل على إنشاء «مركز التراث الغذائي» يتولى الحفاظ على هوية المطبخ السعودي، وتسجيل الوجبات

(*) نُشر في صحيفة رسالة الجامعة (جامعة الملك سعود) العدد الصادر يوم الاثنين ٠٩ مارس ٢٠٢٠م.

الشعبية التراثية؛ لما من شأنه ربط الأجيال الحالية بماضيها من خلال توارث الوصفات والتقاليد الغذائية.

في اعتقادي، سيكون مثل هذا المركز واحداً من أهم المراكز الثقافية التي تعمل على حماية الموروث الثقافي وتصب في خدمة العمل الثقافي في المملكة، بحيث يتولى الاهتمام بالتراث الغذائي في ظل ضغط العولمة المتسارع وانسياق الأجيال الجديدة نحو الأكلات السريعة والخفيفة، وما صاحبها من انتشار للعديد من الأمراض المزمنة بسبب بعض الأطعمة الدخيلة على ثقافتنا.

يُسند إلى هذا المركز توثيق العادات الغذائية والمأكولات التقليدية والترويج لها، بمسمياتها، ومصادرها، ومكوناتها، وطرق تحضيرها وتقديمها، والمناطق التي اشتهرت بصناعتها، والوقوف على الاختلافات بين منطقة وأخرى، ناهيك عن تأسيس مطاعم وأسواق للوجبات التراثية في مراكز المدن، ومهرجانات للغذاء التراثي حتى يتعرف المجتمع والطهاة على قصة تلك المأكولات؛ ولتقوية الروابط بين المواطنين وتراثهم. كما يناط به تسجيل بعض الوجبات التراثية المميزة على القوائم التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي التابعة لليونسكو؛ وذلك للتعريف بها محليًا وعالميًا.

إن التركيز الكبير على موضوع التراث الغذائي والعلاقة بين الثقافة والغذاء والتنمية، جعل الولع بالطعام يتجاوز حد إقامة الاحتفالات والمعارض والمهرجانات الشعبية ذات العلاقة بالغذاء والطعام، إلى إقامة متاحف خاصة بالأغذية المختلفة تهدف إلى التوعية والحفاظ على التراث الغذائي المحلي، ولعل متحف «أجروبوليس» في مونبلييه بفرنسا مثال حقيقي على هذه المتاحف.

خلاصة القول، إن الحفاظ على التراث الغذائي، عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه، كما يمكن أن يكون رافداً مهمًا لدعم الاقتصاد الاجتماعي، فالذاكرة الشعبية تحتفظ بكثير من الأكلات

المميزة التي يمكن أن تكون مصدر رزق لكثير من الأسر لاسيما أنها قليلة التكاليف، فضلاً عن دورها في تعزيز ودعم النشاط السياحي.

ودمتم طيبين.

«٢٠٢٠» عام الخط العربي وتعزيز ممارساته (*)

احتفاءً بالخط العربي وتقديراً لما يمثله من أهمية في الثقافة العربية، وما يمتلكه من تفاصيل جمالية وأشكالٍ هندسية وتاريخٍ عريق، أعلنت وزارة الثقافة ضمن جهودها الدؤوبة لإبراز الثقافة العربية تسمية عام ٢٠٢٠ بعام الخط العربي، تهدف من خلاله إلى تقديم فعاليات نوعية تخدم الخط العربي وتعزز من حضوره في المجتمع.

لا شك أن الخط العربي واحد من مظاهر الحضارة العربية، ويتجاوز بتنوع أشكاله ومجالات استعماله، الحاجات الثقافية ويسمو على وظيفة الكتابة والتعبير عن مخزون اللغة العربية ونقل المعرفة والثقافة وكل مجالات التطور إلى الآفاق الفنية؛ ليصبح من أبرز الفنون الزخرفية، من خلال تقديم الأشياء والمكان عبر حلة أساسية تسعى إلى استنطاق الأدوات والجدران في نسق بديع وتناسب دقيق وعبر أشكال فنية إبداعية غاية في الجمال والرونق الهندسي، تجمع بين الرقة والغلظة، والانحناء والامتداد، والتناظر والتماثل، والغموض والوضوح، كقطعة موسيقية أو لوحة تشكيلية أو قصيدة رائعة.

وغير خافٍ، أن انتشار الخط العربي قد ارتبط باتساع رقعة الحضارة الإسلامية منذ صيرورتها الأولى وحتى اليوم، إذ ساهمت البيئات الثقافية التي كُتب فيها والسياقات البيئية والاجتماعية والسياسية التي وُجِد فيها؛ على إثرائه وتطويره، فاستُخدم في كتابة المصاحف القرآنية والكتب العتيقة والوثائق الرسمية للدولة الإسلامية، وعلى النقود والقطع المعدنية والأواني الخزفية واللوحات الفنية وعلى المساجد والمباني والقصور ومختلف أشكال العمارة الاسلامية.

(*) نُشر في صحيفة رسالة الجامعة (جامعة الملك سعود)، العدد الصادر يوم الأحد ٠١ مارس ٢٠٢٠م.

كما ارتبط تطور الخط العربي بتطور المواد التي كُتب بها، وإتقان صناعتها، حتى غدت اللوحات الخطية تزين اليوم أرقى المتاحف العالمية بوصفها من روائع الحضارة العربية، التي أسهمت في إغناء التراث الإنساني.

ومنذ فجر النهضة كانت العناية بتعليم الخط موضع اهتمام المسلمين، وعياً بأهميته الثقافية، فبعد انتشار مكاتب التعليم، أصبح معلم الكُتّاب مطالباً بتحفيظ الصبيان القرآن وتعليمهم الخط، وكان شرط تحسين الخط من الأمور المعتبرة في تقدير براعة المعلم، إذ ذكر ابن خلدون ناقلاً بعض الأخبار عن اهتمام أهل مصر بما «يحكي لنا عن مصر ... وأن بها معلمين منتصبين لتعليم الخط، يلقون على المتعلم قوانين وأحكاماً في وضع كل حرف، ويزيدون إلى ذلك المباشرة بتعليم وضعه، فتعضد لديه رتبة العلم والحس في التعليم، وتأتي ملكته على أتم الوجوه». حتى قال الشاعر:

تعلَّم قوام الخط يا ذا التأدُّب ... فما الخط إلا زينة المتأدِّبِ
فإن كنت ذا مالٍ فخطك زينةٌ ... وَإن كنت محتاجاً فأفضل مكسبِ

إن جمالية الخط العربي، وحسن هندسته، وتناسق حروفه ودوائره وزخرفته، سمة مميزة من سمات الحضارة العربية عموماً، ولغة الضاد العظيمة بشكل خاص، لا سيما بعد أن شرف الخط العربي بنسخ وكتابة أشرف كتاب، وأعظم كلمات «القرآن الكريم»، ما زاد في ذيوعه وانتشاره والاهتمام به، فبهرت به أمم وأقوام من غير العرب، الذين استهواهم ما حواه الخط العربي من إبداع وفن؛ وهو ما يؤكده مقولة الرسام العالمي الشهير بيكاسو: «إن أقصى نقطة حاولت الوصول إليها بالرسم، وجدت الخط العربي قد سبقني إليها».

في الختام، أخلص إلى أن مبادرة وزارة الثقافة فرصة لترسيخ وتثبيت جماليات الخط العربي وتعزيز حضوره في منظومة الهوية العربية؛ ليستمر في مسيرته الإبداعية والفنية والمعرفية، حاملاً في طياته بُعداً راقياً من الإبهار والجمال، ودمتم طيبين.

الإعلام والتراث بين الإحياء والتجريف (*)

يعيش العالم اليوم عولمة تكنولوجية شرسة في ظل الإعلام الرقمي، أثرّت بشكلٍ كبير على ثقافة المجتمعات الأخرى، والتراث الثقافي - بكل أشكاله - ليس بمنأى عن هذه التأثيرات التكنولوجية التي مست جميع مجالات الحياة، بل إنه الأكثر عرضة وخطورة لارتباطه بالهوية الثقافية للمجتمعات. وخاصةً في ظل هذه المرحلة المعقدة والمتعددة الجوانب، في ظل نمو قطاعات الإعلام، وظهور وسائل إعلامية جديدة، فرضت نفسها وأشركت غالبية الناس في صياغة محتوياتها، إلى جانب كونها أضحت مصدرًا مهمًا للمعلومة كوسائل التواصل الاجتماعي.

ولعل أبسط مثال على هذا التأثير، هو ذلك الانتشار الواسع لثقافة الوجبات السريعة التي طغت على نمط حياة الناس، ليس فقط في استحواذ مطاعم العلامات التجارية الغربية الهامبرغر والماكدونالدز على أذواق الناس ورغباتهم على حساب الخمير والمنسف والحنيني والحميس وغيرها من المأكولات الشعبية التراثية، بل تعدّى ذلك إلى اختفاء حميمية العلاقات الاجتماعية التي كانت تظهر على موائد الطعام، حيث قضت الوجبات السريعة - التي لا تتيح للزبائن الجلوس لفترات طويلة - على النظام الاجتماعي في التفاعل المباشر بين أفراد العائلة الواحدة.

لقد ساعد الإعلام بشكل كبير في تغلغل ظاهرة العولمة بداخل المجتمعات، محدثًا بذلك شرخًا كبيرًا بين الأفراد وتراثهم، وما نتج عن ذلك من إشكالاتٍ عميقة في الثقافة والمنظومة القيميّة الأصيلة للتراث الذي يحوي كل ما خلّفته الأمم والشعوب من الأشكال الثقافية والفنية والفكرية.

(*) نُشر في صحيفة الرياض ،العدد الصادر يوم الأحد ٠٢ فبراير ٢٠٢٠م.